الملخص

لقد تناول البحث الإستراتيجية العامة لآلية الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي بشكل عام في ظل ظروف التنافسية الحديثة ، حيث أوضح البحث مفهوم التنافسية وتعريفها ، وبيّن أهمية مفاصل الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ظل المزيد من ظروف الانفتاح و التحرير الاقتصادي ، وذلك من خلال دراسة أبعاد الترابط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي على مختلف المستويات ، وتقديم تحليلاً رياضياً لمحددات الربط المكونة للمصفوفة التنافسية ، والتي تؤثر في مستوى دخل الفرد ، وإنتاجية العمل ، وتكاليف رفع الإنتاجية بالإضافة لمحددات الديناميكية التكنولوجية ، ومحددات البنية الوطنية ، وذلك من أجل رفع المستويات التنافسية للاقتصاد المحلي أمام التحديات التنافسية العالمية ، كما قدم البحث دراسة تحليلية لقنوات الربط الأساسية التي يتم عبرها تبادل السلع و الأصول وعوامل الإنتاج ، بين كل من الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، ومن ثم تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات بني عليها توصيات البحث المتضمنة توصيفاً دقيقاً للعلاقة التبادلية للاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي في ظل ظروف الانفتاح و التحرير و التنافسية الاقتصادية الحديثة .

كلمات مفتاحية : التنافسية الدولية ، محددات الربط ، مستوى الحاكمية ، الديناميكية التكنولوجية .

<u>أهمية البحث:</u> تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أهم الأدوات و الوسائل و السياسات التي يمكن من خلالها التعامل مع الاقتصاد العالمي ، وخاصة في ظل تطورات الانفتاح و التحرير الاقتصادي ، وتطور مفاهيم التنافسية ، حيث يسلط الضوء على أهم المفاصل التي تمكن الاقتصاد المحلي من استغلال سمات اقتصاده وميزاته التنافسية التي يمتلكها ، بهدف تحقيق توازن في علاقته وارتباطه مع الاقتصاد الدولي .

<u>هدف البحث:</u> يهدف البحث إلى تحليل العلاقة الترابطية للاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي للتوصل إلى أهم السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية التي يجب أن ترافق العملية الترابطية ، كذلك التوصل إلى آلية إستراتيجية سليمة تعمل على استقرار الاقتصاد المحلي وضمان استمرارية هذا الاستقرار في ظل ظروف الانفتاح و التحرير الاقتصادي ، ومن ثم توضيح أهم النقاط الواجب الانتباه إليها أثناء عملية الإصلاح و التحديث التي تسبق و ترافق عمليات الربط مع الاقتصاد الدولي .

<u>مشكلة البحث :</u> تتمثل مشكلة البحث بالكيفية التي يتم من خلالها تكوين العلاقة الترابطية بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، وهنا يأتي البحث ليجيب على التساؤلات التالية :

- ما هو أثر العلاقة الترابطية للاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي على استقرار الاقتصاد المحلي ؟
- كيف يمكن توظيف العلاقة الترابطية للاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بما يزيد من فرص التنمية وتحقيق توسع رأسي و أفقي للاقتصاد الوطني ؟

<u>فرضيات البحث :</u> هناك فرضيتين أساسيتين للبحث :

1- لا يمكن إيجاد ضوابط فاعلة تحكم العلاقة الترابطية بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ظل الانفتاح و التحرير والتنافسية الدولية .

2 – سيؤثر الانفتاح و التحرير الاقتصادي سلباً على الاقتصاد المحلي ما لم يضبط بعلاقة ترابطية تحقق التوازن بينه وبين الاقتصاد العالمي .

<u>أسلوب البحث :</u> يعتمد أسلوب البحث على أداتين اثنتين في الدراسة و التحليل :

أولاً : المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم استخدامه في دراسة مفهوم التنافسية ، و توضيح أهمية العلاقة بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، ودورها في تحقيق التوازن للاقتصاد المحلي في ظل ظروف الانفتاح و التحرير و المنافسة الدولية .

ثانياً : المنهج الاستقرائي الرياضي ، حيث تم استخدامه في تحليل معطيات المعادلات الرياضية ، التي تم من خلالها التوصل إلى مدلولات محددات الربط و الآثار المترتبة عليها .

الدراسات السابقة : هناك بعض الدراسات التي طرحت موضوع العلاقة الإستراتيجية بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي نذكر بعضها :

1- القدرة التنافسية و التجارة الخارجية في الأسواق الدولية ، بحث للدكتور عماد الإمام ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 : حيث بيّنت هذه الدراسة علاقة القدرة التنافسية بالتجارة الخارجية من خلال مؤشرات تنافسية الصادرات ، ومن خلال التحليل الرياضي لآلية الربط بين حجم التجارة الخارجية ومستويات التنافسية لاقتصاد البلد المعني ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين مستوى تنافسية البلد وحجم التجارة الخارجية هي علاقة طردية موجبة .

2- التنافسية – تحدي الاقتصاديات العربية ، د. محمد عدنان وديع ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2005 : طرح البحث عقبات تطوير الاقتصاديات العربية ، وأثر العلاقة الرابطة بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الدولي على رفع القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية ، ودور تلك العلاقة في تذليل العقبات التي تعترض تطوير الاقتصاديات العربية في علاقاتها مع الاقتصاد العالمي .

■ مفهوم الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ظل التنافسية الدولية

أولاً . مفهوم التنافسية وتعريفها ..[1]

يختلف مفهوم التنافسية بين دولة وأخرى بحسب درجة التطور الاقتصادي و التقدم التكنولوجي لهذه الدولة أو تلك ، حيث يتمحور تعريف التنافسية الوطنية للدول الصناعية الناشئة حول كيفية الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوسطة والرفيعة من خلال تأخير المزايا النسبية التي تمتلكها هذه الدول في بعض المجالات ، مثل "انخفاض الأجور، وفرة المواد الأولية، الموقع الجغرافي"، والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن أن تحتل فيها مواقع ريادية أكثر تقدماً. أما بالنسبة للدول الفقيرة فتتحدد التنافسية لها في القدرة على البقاء عبر تعظيم إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة ، والتقليل ما أمكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتؤكد النظرية الاقتصادية بأن التنافسية العالمية تتحدد بالنشاط القائم على تحليل الواقع والسياسات التي تشكل قدرة البلد على خلق وتأمين بيئة تمكن المنشآت من خلق قيمة بصورة مستدامة وتحقيق الازدهار للشعوب، ولكن أكثر الخبراء والمفكرين الاقتصاديين، وكذلك المنظمات والهيئات الدولية، يعرّفون التنافسية على

---

[1] إن أوسع مفهوم للتنافسية هو اعتبارها تعكس الأداء النسبي الجيد للبلدان . هذا المنهج الشمولي لتعريف التنافسية تعكسه إلى حد ما المؤشرات المركبة للتنافسية والتي تستخدم العشرات من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعكس الأداء النسبي للدول و الأقاليم وهذا ماطوّره البنك الدولي حسب ما ورد على موقعه :

http://fpsi.worldbank.org/fpsiweb/frame/compet.htm

المستوى الدولي أكثر مما يعرفونها على المستوى القطاعي أو المؤسساتي ، لذلك نجد أن أنسب تعريف يعطي التنافسية أبعادها الدولية هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : حيث عرفت **التنافسية** ..

بأنها "المدى الذي تستطيع من خلاله الدولة أن تنتج، في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، سلعاً وخدمات تنافس الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل "كما عرفت المنظمة أيضاً التنافسية الدولية بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل المحلي الحقيقي". [2]

ثانياً . أهمية الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ..

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن الماضي نحو المزيد من التحرير الاقتصادي و الانفتاح ، وذلك في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي ، وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص ، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية ، ودعم المنافسة المحلية و الدولية .

ومع الانفتاح الاقتصادي والتحرير، أخذت مسألة القدرة التنافسية في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات الاقتصادية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ، كما يرافق ذلك الانفتاح مجموعة من المشاكل الاقتصادية المختلفة المتمثلة في الخلل في موازين المدفوعات ، والبطالة ، والتضخم ، والركود . وترتبط هذه المشاكل بالسياسات الاقتصادية المحلية التي تتبناها وتنفذها الدول المعنية ، وكذلك ترتبط أيضاً بالسياسات الاقتصادية للدول الأخرى ، لذلك لابد من إيجاد آلية صحيحة وسليمة تتمثل بمجموعة من السياسات و الأدوات و المعايير ، والمحددات التي يمكن أن تنتهجها الحكومة المحلية ، وذلك لتفادي كل الأضرار التي يمكن أن تصيب الاقتصاد المحلي ، جراء الاندماج و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وهنا تكمن أهمية وجود آلية تتضمن خطوات دقيقة وحذرة تجعل من عملية الربط هذه عملية لا تعكس محتواها السلبي على الاقتصاد المحلي بدون التحوّط الوقائي الذي يتمثل بمجموعة من السياسات ، والمحددات والإجراءات التي من شأنها رسم الخطوط الصحيحة لعملية الربط الصحيح .

كما أن محددات جاهزية بلد ما للمنافسة عالمياً ، والتأقلم مع الأحوال المتغيرة ، في ظل الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، يتأثران بالسياسات النقدية و المالية التي تنتهجها البلد المعنية ، وكذلك بأسواق عوامل الإنتاج ، وبالاستثمار ، وبالتجارة الخارجية ، والقيود التجارية التعريفية و الكمية . كل ذلك يزيد من

---

[2] OECD 2006 " Industrial Competitiveness : Benchmarking Business Environment in the Global

أهمية النتيجة التي يمكن الوصول إليها بعد تكوين علاقة الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ووضعها موضع التنفيذ .

ثالثاً . أبعاد الترابط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ..

عند دراسة الأبعاد الرئيسية للترابط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ظل التنافسية الدولية ، لابد من دراسة أبعاد التنافسية و المستويات التي يمكن من خلالها دراسة التنافسية كحالة اقتصادية تعبر عن وضع اقتصاد ما أمام الاقتصاد العالمي ، ومن خلال ذلك نرى أن لمصطلح التنافسية **ثلاثة أبعاد** رئيسية متباينة ، البعد الأول يتمثل بدور التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي "المنشأة والقطاع"، والبعد الثاني وهو البعد الأشمل حيث يعكس الوضع والأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، والبعد الثالث يعكس الأداء الاقتصادي للدولة على المستوى العالمي.[3]

إن الترابط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي فهي تعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:[4]

1. **مستوى التحليل** : ويبدأ اعتباراً من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ، ثم مستوى البلد وحتى مستوى الإقليم ، ثم ينتهي بمستوى الاقتصاد العالمي ككل .

2. **الشمول** : وتكمن أهميته من خلال تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية و الاختيار الصحيح للغايات في ظل انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي .

3. **النسبية** : حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلداناً أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين ، أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً.

لذلك لا بد من إيلاء الأهمية اللازمة لتلك الأبعاد سواء كانت لدراسة التنافسية بمضمونها المجرد ، أم لدراسة الترابط التنافسي للاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، وهذا ما يشكل لدينا انطلاقة مهمة في دراسة محددات التنافسية ، كمدخل لدراسة محددات الترابط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ضوء التنافسية الدولية .

■ محددات الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ضوء التنافسية الدولية

بحسب منهجية المعهد الدولي للإدارة فإن الأمم تتنافس لرفع مستوى الرفاهية و اعتبار أن إنشاء الثروة هو المحرك الذي يدفع عملية تحسين الرفاهية ، وبالنظر إلى التفاعل ما بين البيئة الاقتصادية و عملية إنشاء

---

[3] **بابكر ، مصطفى** . التنافسية العربية والأداء الاقتصادي الكلي وهياكل الأسواق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005.

[4] High,Jack(2001),k"competition",in critical ideas in economics, Edward elgar publishing limited, Cheltenham, UK

الثروة فإنه يستخلص أربعة عوامل من شأنها تحديد تنافسية البلد ، وهي " الأداء الاقتصادي ، فعالية الحكومة ، فعالية قطاع الأعمال ، والبنية التحتية " ، وقد تم اختيار 300 مؤشر أولي لقياس هذه الأبعاد . ويرى المعهد أن تطور نظرية التنافسية هي نتاج تحول تاريخي بدأ بمفهوم الميزة النسبية لريكاردو والتي لم تستطيع تفسير لماذا بعض الدول تفوقت على دول أخرى ، حتى جاءت مساهمة بورتر الذي اقترح منهج الماسة لتحليل العلاقات النظامية ما بين عوامل التنافسية ، بالإضافة إلى تطورات نظرية النمو الجوانبي [5]التي زادت من أهمية المعرفة في عملية الإنتاج و النمو ، وكل هذه النظريات تدل على تعدد أبعاد عملية إنشاء الثروة وتعقيدها وعدم وجود طريق واحد لتعظيمها، وقد حاول كل من (Farmer and Richman) بناء مصفوفة التنافسية التي تحدد تفاعل عواملها ، وقد تم تحديد أربعة عوامل أساسية تحدد تنافسية البلد و هي البيئة السياسية و القانونية ، التعليم ، الثقافة الاجتماعية ، والاقتصاد .[6]

مصفوفة التنافسية بحسب " Farmer "

البيئة السياسية والقانونية	التعليم
الثقافة الاجتماعية	الاقتصاد

ثم أضيف لهذه العناصر وظائف قطاع الأعمال مثل التخطيط و الإنتاج و التسويق .

فحسب معهد الإدارة الدولية تقوم الدول بإدارة تنافسيتها حسب أربعة قوى أساسية وهي التي تحدد طبيعة تنافسية البلد و تفاعل هذه القوى هو نتاج عملية معقدة ، و بتطبيق التحليل النظامي على هذه القوى الأربعة تم التوصل إلى ما يسمى مكعب التنافسية ، ومن خلال النظر إلى التفاعلات الممكنة ما بين أبعاد المكعب تم اكتشاف أنماط تنافسية الأمم ، مثل العولمة واتخاذ المخاطر أو اختيار الأقرب و التلاحم الاجتماعي ، وبإضافة نظام القيم الوطني تم استنتاج ثلاثة نماذج سلوك و التي تميز الأمم فيما بينها وهو نموذج جنوب المتوسط، ونموذج أوربا الشمالية، والنموذج الأنجلوسكسوني .

وبالاعتماد على ما توصل إليه المعهد الدولي للإدارة نجد أن دراسة محددات الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي تتعلق بالسياسات الاقتصادية التوسعية ، و التي من شأنها أن تؤدي في المدى القصير إلى فائض طلب يؤثر عكسياً على الأسعار المحلية ، وميزان المدفوعات ، ويضع ضغوطاً على سعر الصرف ، والمبالغة في سعر الصرف تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات ، وبالتالي على النمو و العمالة ، وعلى المديونية الخارجية وعبء خدمتها . وفي ظل أوضاع كهذه ، وفي ضوء التحرير الاقتصادي بشكل عام ، وتحرير التجارة على وجه الخصوص ، يثار التساؤل حول المحددات الأساسية التي تلعب الدور المحوري في عملية الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي .

---

[5] *الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي* ، **المعهد العربي للتخطيط**: http:// www.arab- api.org/course10/c10-1-2.htm

[6] Mytelka , k.l.(1999).competition, innovation and competitiveness in developing countries, development centre studies, OECD.

محددات الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي :

تتمثل المحددات الأساسية للربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي بخمسة محاور رئيسية تستند في مضمونها إلى " مستوى دخل الفرد ، إنتاجية العمل في اقتصاد البلد المعني ، مقارنة التكاليف الحقيقية وأهميتها في رفع مستويات المعيشة ، الديناميكية التكنولوجية وعلاقتها بالتطور التكنولوجي العالمي ، ومن ثم مكونات وسمات البنية الوطنية من حيث تنافسية الاقتصاد الكلي " . وهنا سنتناول تلك المحاور وندرس أثرها على علاقة الارتباط بالاقتصاد العالمي :

أولاً : محددات مستوى دخل الفرد :

إن متوسط دخل الفرد ضمن الاقتصاد المحلي يرتبط بمجموعة من العوامل الرئيسية و التي يرتبط تأثيرها و نتائجها بحالة الاقتصاد الكلي ، ويختلف هذا التأثير و هذه النتائج فيما كان الاقتصاد المعني مغلقاً أم أنه منفتح على الاقتصاد العالمي ، إلا أنه يمكن تصميم سياسات ووضع إجراءات لرفع متوسط الدخل في ضوء معرفة العوامل المحددة له ، ومن المعروف أن الدخل يتولد بإنتاج سلع و خدمات مطلوبة محلياً أو خارجياً من خلال عملية إنتاج تجمع خدمات عوامل الإنتاج مع فنون الإنتاج (التقانية) والتنظيم والإدارة، ممثلة في دالة الإنتاج التالية:[7]

$$Q = AF(K,L) \qquad (1)$$

حيث أن:

Q: الناتج من السلع والخدمات.

A: المعرفة والمؤسسات والتنظيم.

F: فن الإنتاج (التقانية).

K: رأس المال في الإنتاج.

L: العمل في الإنتاج.

وبافتراض أن عدد السكان هو N فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي P_dQ/N حيث أن P_d مؤشر السعر المحلي. وإذا افترضنا أن الدخل ينفق على سلع وخدمات محلية ومستوردة، فإن تكلفة المعيشة C تعتمد على السعر المحلي P_d وسعر الواردات P_m ويمكن وضعه في الصيغة التالية:[8]

$$C = P^a_d P_m^{1-a} \qquad (2)$$

حيث أن: a تعبر عن نسبة الدخل التي تنفق على السلع والخدمات المحلية و1-a تعبر عن نسبة الدخل التي تنفق على السلع والخدمات المستوردة.

---

[7] UNCTAD (2002) , PC-TAS Database.

[8] World Bank(2002) , competitiveness Indicators, web-site htt://wbln0018.worldbank.org/psd/compete.nsf.

لذا يمكن احتساب متوسط دخل الفرد الحقيقي y كما يلي:

$$y = \frac{\frac{P_d Q}{N}}{\frac{1}{C}}$$

$$= \frac{\frac{P_d Q}{N}}{\frac{1}{P^a_d P_m{}^{1-a}}}$$

$$(3) \quad \frac{Q}{N} = \left(\frac{P_d}{P_m}\right)^{1-a}$$

$$= \frac{Q}{L}\,\frac{L}{N^*}\,\frac{N^*}{N}\left(\frac{P_d}{P_m}\right)^{1-a}$$

حيث أن N^* هي قوة العمل و L المشتغلون فعلياً.

تبين العلاقة (3) أن متوسط دخل الفرد الحقيقي يتحدد بمتوسط إنتاجية العمل Q/L، ونسبة التشغيل L/N^*، ونسبة المشاركة N^*/N، بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري P_d/P_m ونسبة الإنفاق على الواردات $1-a$.

ونظراً لأن الاهتمام ينصب على تحسين مستويات المعيشة، أي رفع متوسط دخل الفرد فإن تحويل المعادلة (3) إلى معدلات نمو تأخذ الصيغة التالية:[9]

$$(4) \quad \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Q}{Q} + \frac{\Delta P}{P} + (1-a)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta N^*}{N^*}$$

[9] - WOELD BANK - مرجع سابق.

تفيد العلاقة (4) أن معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد يساوي حاصل جمع معدلات نمو إنتاجية العمل Q، ونمو شروط التبادل التجاري P موزوناً بنسبة الواردات في مجمل الإنفاق 1-a، ونمو نسبة التشغيل L ونمو نسبة المشاركة N* وعلى هذا المستوى يثار التساؤل حول المتغيرات التي يمكن أن تؤثر فيها السياسات الاقتصادية العامة، إذ تشير العلاقة المذكورة إلى أن التغيرات في استغلال الموارد (معدلات التشغيل) وشروط التبادل التجاري بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي تؤثران في نمو متوسط دخل الفرد في المدى القصير بالإضافة إلى تغير إنتاجية العمل، وفي المدى الطويل فإن نمو متوسط دخل الفرد يتحدد بنمو الإنتاجية.

ثانياً : محددات إنتاجية العمل:

يمكن اعتبار متوسط إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد أنه عبارة عن متوسط متوسطات إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة، ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:[10]

$$(5) \qquad q = \sum_{i=1}^{k} \left(\frac{L_i}{L}\right)\left(\frac{Q_i}{L_i}\right) = \sum_{i=1}^{k} B_i q_i$$

حيث أن: k عدد القطاعات، B_i نسبة المشتغلين في القطاع i، وq_i هي إنتاجية العمل في القطاع i .

كما يمكن تحويل المعادلة (5) إلى معدل نمو الإنتاجية كما في الصيغة التالية:

$$(6) \qquad \frac{\Delta q}{q} = \sum_{i=1}^{k} a_i \frac{\Delta q_i}{q_i} + \sum_{i=1}^{k} a_i \frac{\Delta B_i}{B_i}$$

حيث أن: a_i نسبة مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي.

وتبين المعادلة (5) أن مستوى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على هيكل الإنتاج، بينما توضح المعادلة (6) أن معدل نمو الإنتاجية يعتمد على معدل نمو الإنتاجية في كل قطاع حسب وزنه في الاقتصاد، وعلى التغيرات في هيكل العمالة القطاعية، لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وحيث تتحول أساليب الإنتاج إلى تلك الأعلى كفاءة.

ولكن من دراسة الواقع نجد أن تبديل هياكل الإنتاج هو عملية بطيئة، وبما أن مساهمة كل قطاع في معدل النمو الإجمالي يعتمد على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإن التحول نحو القطاعات الأكثر حركية "ديناميكية" سوف يؤدي إلى فرق ضئيل في إجمالي النمو.

---

[10] - WOELD BANK - مرجع سابق .

(فعلى سبيل المثال إذا كانت مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية حوالي 28بالمائة و7 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة، وبافتراض أن معدل نمو الإنتاجية في كل من القطاعين يقدر بحوالي 3بالمائة و10 بالمائة على التوالي، فإن تساوي مساهمة القطاعين يتحقق بعد نحو 21سنة).

وتشير الاعتبارات أعلاه أيضاً إلى الفوارق بين مستويات الإنتاجية وإمكانية نموها في القطاعات المختلفة، وبما أن نمو دخل البلدان في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزاً في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والتي لا تتسم بإمكانيات النمو، وفي ضوء هذه العلاقات يمكن فهم دوافع البلدان المنتجة للسلع الأولية للتحول نحو التصنيع وكذلك تحول البلدان حديثة التصنيع نحو صناعات تحويلية ذات مستويات أكثر تعقيداً.

إن الجهود المبذولة لتطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وكذلك إمكانيات نمو مرتفعة، لا يجب أن تهمل الميزة النسبية المتوفرة، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منتظم بهدف "خلق" ميزة نسبية في القطاعات التي تتسم بمرونة طلب عالية بالنسبة للدخل.

ثالثاً : محددات التكاليف وأهمية رفع الإنتاجية:

نظراً لأهمية الإنتاجية في رفع مستويات المعيشة، فإن محددات نموها تصبح محورية في تحسين المعيشة وفي مسألة المنافسة الدولية، وتشير أدبيات الموضوع إلى أن التقدم التكنولوجي يعتبر محورياً في هذا الشأن، كما أن نوعية العمل والاستثمارات في المصانع والأجهزة وقدرة الإدارة على تنفيذ التحسينات التكنولوجية كلها تلعب دوراً حاسماً في النتيجة، ويمكن توضيح دور التكاليف وأهمية رفع مستوى الإنتاجية من خلال النقاط التالية:[11]

- مهما كان اختيار التخصص في الإنتاج فلا بد من الحفاظ على مستويات تكاليف تتسق مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء في حلبة المنافسة، ويجب أن تنخفض التكاليف الحقيقية أو وحدات المدخلات المادية لترتفع مستويات المعيشة، والواقع أنه كلما انخفضت التكاليف بسرعة كلما زادت مستويات المعيشة أكثر.

- يمكن تخفيض التكاليف الحقيقية بتقليص دخول عوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة "بتخفيض قيمة العملة" أو بتحسين الكفاءة الإنتاجية، والقضية المهمة في هذا الشأن هو أن ينجح البلد في السوق العالمية بأن يصبح منافساً دولياً ليس بتقليص الدخول الحقيقية، ولكن برفعها، أي أن التمييز بين البلدان قوية المنافسة وضعيفة المنافسة يستند إلى السياسات التي تتبناها لتحقيق المنافسة النسبية فيما إذا كانت تتبع سياسات تستهدف زيادة الإنتاجية أم تخفيض الأجور.

---

[11] ونيع، محمد عدنان ، *محددات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية* ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005.

- إن رفع مستويات المعيشة وزيادة القدرة التنافسية الدولية يتعلقان بمسألتين هما: مستوى التكاليف الحقيقية، وانخفاضها مع مرور الوقت، وتتعلق مسألة مستوى تكاليف الإنتاج بالكفاءة الإنتاجية، وتحدد المستويات النسبية للدخول الحقيقية بين البلدان، أما مسألة انخفاض التكاليف فإنها تحدد معدل ارتفاع الدخول الحقيقية.

- للحاق بالدول الصناعية، فإن معدل تحسين الكفاءة الإنتاجية يصبح الشاغل الرئيسي لمتخذي القرارات، فكفاءة استخدام عوامل الإنتاج أو إنتاجيتهم، تعتمد على نوعية العوامل وعلى أسلوب جمعهم للعمل معاً في ظل تكنولوجية معروفة، وفي ظل المنافسة الدولية، فإن المنتجات وأساليب الإنتاج تتحسن وتتبدل باستمرار، ويتطلب النجاح في الأسواق العالمية أن يستفيد البلد من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج.

رابعاً : محددات الديناميكية التكنولوجية :

تبين الأبحاث الحديثة فيما يعرف بنظرية النمو الحديثة أن الفروق التكنولوجية هي التي تفسر أساس الاختلاف في تجربة النمو ، ونظراً لأن تلك التحاليل تساوي بين التكنولوجيا والمعرفة ، التي تعد متوفرة عالمياً ، فإن تلك النماذج تؤكد على تراكم رأس المال المادي و البشري ، فكلاهما معاً يجعلان الوصول إلى واستعمال المعرفة التكنولوجية المتنامية ممكناً ، وتعتبر التقديرات التجريبية لتأثير رأس المال البشري مثيرة بالفعل ، فهي تظهر بشكل منتظم التأثير الهام والثابت إحصائياً لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي .[12]

غير أن المقاييس المعتادة لتراكم رأس المال البشري ، مثل معدلات الالتحاق بالمدارس ، لا تعكس تقدم البلاد التكنولوجي وديناميكيته ، ولا شك أن التعليم والمهارات الهندسية تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق البراعة التكنولوجية واستخدامها في أنشطة منتجة ، وقد تبين من تجربة الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي أن الانجازات التعليمية والعلمية بل و الهندسية يمكن أن تخفق في التأثير مادياً على الأداء الاقتصادي ، كما أن هناك بلداناً نامية عديدة " كالهند وباكستان وبنجلادش " التي تعم فيها البطالة بين النخبة المتوفرة من مهندسين وعلماء وأطباء ، بالرغم من قلة المعروض من العمالة المتعلمة و الماهرة والخبرات الفنية ، مما يجعل الكثيرين منهم يهاجرون إلى بلدان أخرى .[13]

وتتطلب الديناميكية التكنولوجية الاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية ، وخلق ثقافة من الفضول الفكري ، ورغبة في الابتكار ، ودوافع معينة لإدخال تحسينات صغيرة تضاف تدريجياً في المؤسسات الفردية ، ويتطلب ذلك وجود حكومات ملتزمة بالنمو الاقتصادي ومشروعات خاصة ملتزمة بالتنمية الوطنية ، كل ذلك يوحي بوجود حلقة فاصلة في هذا المجال ، وقد ثبت أن هناك علاقة قوية بين رأس المال البشري والجهود الابتكارية ونمو الإنتاجية فإنه يمكن أيضاً عكس الأسباب وعكس النتائج .[14]وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية قد تسبب تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المحلي في بعض الأحيان ، فإن المنافسة في السوق العالمية تغذي الديناميكية

---

12 Barro ,Robert – Economic Growth in a Cross Section of Countries 1999

13 الإمام ، عصام. *القدرة التنافسية و التجارة الخارجية* ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005.

14 WORLD BANK , WORLD DEVELOPMENT INDICATORS , http//devdata.worldbank.org/.

التكنولوجية ، ويتحقق ذلك من خلال تعرض المنتجين المحليين لمنتجات مختلفة ولأساليب إنتاج مختلفة ، وتحسين الكفاءات بفضل استخدام السلع المستوردة ،[15] ولا شك أن المنافسة في السوق العالمي تتطلب استغلال القوى المتوفرة في البلاد ، لكن يتوجب على البلاد أن تبحث بشكل متواصل عن مجالات جديدة من التخصص لضمان استمرار النمو السريع ، ولا يمثل ذلك مسعىً غير فعال ، بل إنه يتطلب إستراتيجية مدروسة ليتماشى مع التطورات التكنولوجية حيثما وجدت .

خامساً : محددات سمات البنية الوطنية من أجل المنافسة الدولية:

إن قدرة شركات معينة في بلدان محددة على الإبداع والإصرار على تحقيق تحسينات من شأنها التغلب على العقبات الكثيرة أمام التغيير اللازم لرفع الجاهزية التنافسية، تعتمد على نظام مكون من مجموعة من السمات تؤلف بمجموعها ما يسمى ماسة الميزة الوطنية حيث تتألف هذه الماسة من:

- **أوضاع عوامل الإنتاج:** وضع البلد في مجال عوامل الإنتاج، مثل مهارات العمال، والبنية التحتية، والمسائل الأخرى الضرورية للمنافسة في صناعات معينة.
- **أوضاع الطلب:** طبيعة الطلب المحلي لمنتجات الصناعة أو الخدمات.
- **صناعات داعمة وذات علاقة:** وجود أو غياب صناعات الموردين في البلد، وصناعات أخرى ذات علاقة تتسم بالتنافسية الدولية.
- **إستراتيجية الشركة، والهيكل والتنافس:** الأوضاع في البلد التي تبين كيفية إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات، وطبيعة التنافس المحلي.

ويمثل الشكل التالي الحالة التفاعلية بين مختلف العناصر المكونة للبنية التنافسية الوطنية والتي يمكن من خلالها التوصل إلى أفضل حالة للميزة التنافسية الوطنية وفق تلك المكونات :

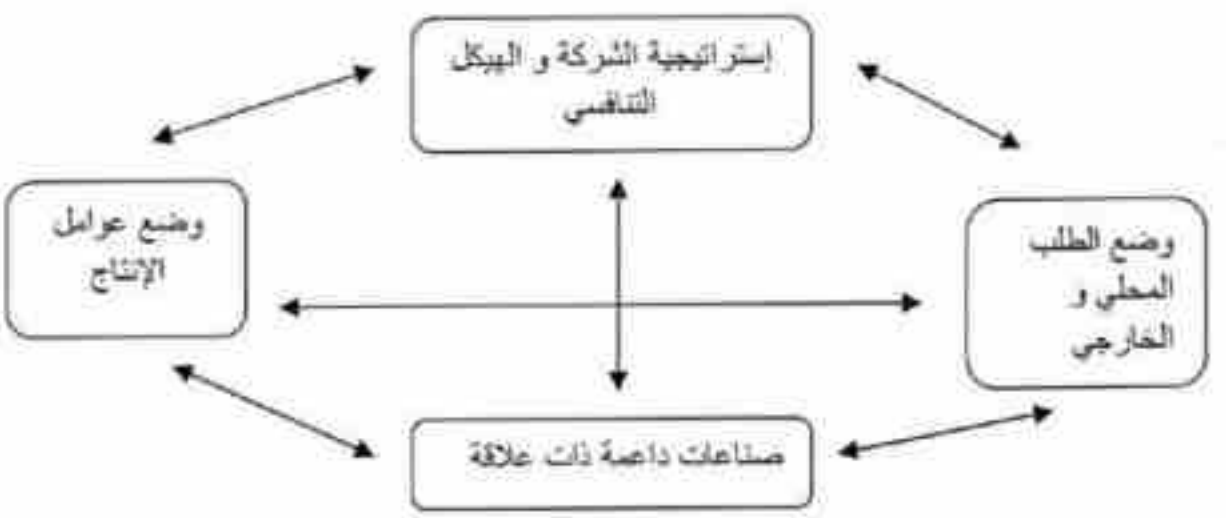

[15] مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، 2002.

كما تخلق سمات الماسة البيئة الوطنية التي تنشأ فيها الشركات وتتعلم كيف تتنافس، وكل سمة من سمات الماسة، والماسة كنظام، تؤثر في مكونات أساسية في تحقيق النجاح في المنافسة الدولية: كالموارد والمهارات الضرورية للميزة التنافسية في الصناعة، والمعلومات التي تشكل الفرص أمام الشركات والاتجاهات التي تستخدم فيها مواردها ومهاراتها، وأهداف أصحاب الشركات والمدراء والأفراد، والأهم من ذلك الضغوط على الشركات لتستثمر وتشارك في رفع مستوى البيئة الوطنية المطلوبة.

ومن أهم محددات البيئة الوطنية:[16]

- البيئة الوطنية التي تسمح وتدعم التراكم السريع للأصول والمهارات المتخصصة هي التي تكسب فيها الشركات ميزة تنافسية.

- تعتبر بيئة الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً من عناصر البيئة الوطنية ذات العلاقة بالمنافسة الدولية، فالبيئة الاقتصادية تحتل موقعاً محورياً في دراسات وأبحاث التنافسية الدولية لأنها تؤثر على طاقة نمو الاقتصاد، وعلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- يمكن تناول مسألة البيئة هذه من بعدين، الأول يتعلق بحالة الاقتصاد إن كانت مستقرة أو غير مستقرة "تضخم، بطالة، عجز في ميزان المدفوعات، عجز في المالية العامة، مديونية مرتفعة". والبعد الأخر يتعلق بحزمة السياسات المختارة والمطبقة، و إن مناقشة مسألة البيئة من خلال هذين البعدين مهمة ومفيدة عندما يدور الحديث عن آفاق النمو الاقتصادي في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة لأن السياسات الاقتصادية المناسبة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي قد تتعارض مع السياسات المحفزة للنمو. وبالعكس قد يكون الاقتصاد في حالة استقرار، والسياسات المتبعة لا تدعم النمو.

- في هذا المجال يمكن إثارة التساؤل حول تسلسل الإجراءات و السياسات الناجحة في تحقيق نمو قابل للاستمرار: فهل يمكن تحقيق النمو المنشود في ظل عدم استقرار الاقتصاد، أم أن ذلك غير متاح، ويجب أن تعطى الأولوية لإعادة الاستقرار الاقتصادي؟

يبدو أن مسألة الاستقرار الاقتصادي أولاً مقبولة على نطاق واسع لأن الجهود التي تبذل لتحريك النمو الاقتصادي قبل تحقيق استقراره لا يعطي مردودا، لذا كان لا بد من سياسات الإصلاح أن تستهدف الاستقرار الاقتصادي أولاً ثم معالجة مسألتي النمو في المدى الطويل و المنافسة.

وفي هذا السياق يمكن إثارة سؤالين هما: ما هي العناصر الأساسية في السياسة الاقتصادية لاستعادة الاستقرار؟ وما هي الإجراءات الضرورية التي يجب أن تتبناها السياسة الاقتصادية لإعادة النمو الاقتصادي ومن ثم المنافسة الدولية؟

---

[16] بن جليلي ، رياض ، *سياسات تطوير القدرة التنافسية* ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 2010 .

وهناك توجهين اثنين للإجابة وهما:

- التوجه المتفائل الذي يمثل الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي والذي يؤكد على أن إتباع السياسات المناسبة يجعل للاستقرار الاقتصادي مردوداً سريعاً ينعكس في النمو.[17]
- أما التوجه الآخر فهو المتشكك، وهنا يؤكد المتشككون أنه لا يوجد نقله سريعة من الاستقرار إلى النمو وأن التحول يبقى صعب الفهم وأكثر صعوبة في التطبيق العملي.

■ قنوات الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي في ظل التنافسية الدولية

يمكن أن يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من المنافذ هي سوق السلع ، وسوق الأصول ، وسوق عوامل الإنتاج .

وتتضمن هذه القنوات كل عمليات التبادل مع العالم الخارجي من سلع و خدمات ، أصول ، مواد أولية و نصف مصنعة ، موارد بشرية ، رؤوس أموال ... أما السلع فهي نوعين،إما أن يتاجر بها دولياً "traded" أو ألا يتاجر بها دولياً "non-traded" ، وسوق الأصول تشمل الأصول المالية و الأصول العينية " المادية " ، أما سوق العـــــمل فهو يغطي العمال المهرة " المؤهلين " و العمال غير المهرة .

وفيما يلي نبين كيفية استخدام تلك القنوات للربط الاقتصادي بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الدولي :

أولاً : الربط من خلال سوق السلع :

إن أداة الربط في سوق السلع على المستويين المحلي و الدولي هي سعر الصرف ، فالسعر المحلي P_d بالعملة المحلية والسعر العالمي P_w بالعملة الأجنبية لسلعة ما مرتبطان من خلال سعر الصرف e .

يتطلب تساوي سعر السلعة في السوق المحلية و السوق العالمية تحقيق المعادلة التالية :

سعر السلعة في السوق المحلية بالعملة المحلية = سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية

$$eP_W = P_d$$

سعر السلعة بالسوق المحلية بالعملة الأجنبية = سعر السلعة بالسوق العالمية بالعملة الأجنبية

$$P_w = P_d / e$$

---

[17] World economic forum (WEF) (1999) , THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT, SEVERAL ISSUES, SWITZERLAND.

مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الاقتصاد المحلي ، ويرفع قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية ، وبما أن الواقع يشير إلى عدم تساوي أسعار السلع محلياً ودولياً ، فإن تعريف سعر حقيقي Re باعتباره يساوي نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية P_d إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية eP_w وفق المعادلة التالية : المعادلة (1)

$$Re = P_d / eP_w$$

ويلاحظ من هذا التعريف أن سعر الصرف الحقيقي يساوي واحد في حالة تساوي سعر السلعة محلياً وعالمياً بعملة واحدة ، وفي الحالات الأخرى يكون سعر الصرف الحقيقي أكبر أو أقل من واحد عندما يكون السعر المحلي أكبر أو أصغر من السعر العالمي على التوالي .

والسعر الحقيقي الذي تم تعريفه يمكن اعتباره مقياساً للقدرة التنافسية بين السلع المحلية و السلع الأجنبية ، فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية ، فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي Re ، فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية ، وهذا يعني انخفاض في قدرة السلع المحلية على المنافسة .

فالعلاقة حسب الشكل البياني – 1 – بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية :

الشكل البياني – 1 – العلاقة بين القدرة التنافسية للسلع المحلية وسعر الصرف الحقيقي .

فإذا اعتبرنا أن حركة سعر الصرف الحقيقي تعكس تطور القدرة التنافسية للاقتصاد ، فإن معرفة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف الحقيقي تفيد في تحديد العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للاقتصاد .

وتفيد المعادلة (1) التي تعرف سعر الصرف الحقيقي أن العوامل المؤثرة فيه هي : السعر المحلي و السعر العالمي وسعر الصرف الاسمي ، و العلاقة بين هذه المتغيرات وسعر الصرف الحقيقي مبينة في الأشكال البيانية2-3-4 :

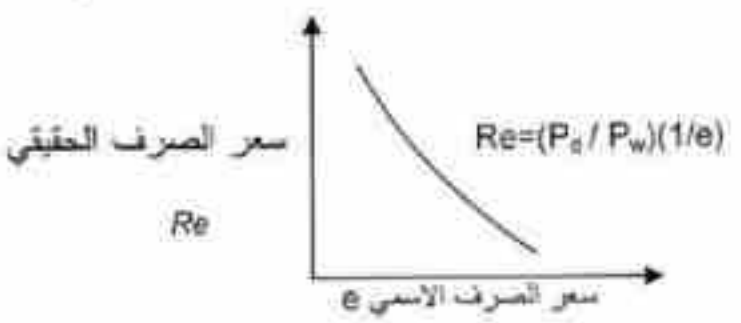

الشكل البياني -2- العلاقة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي

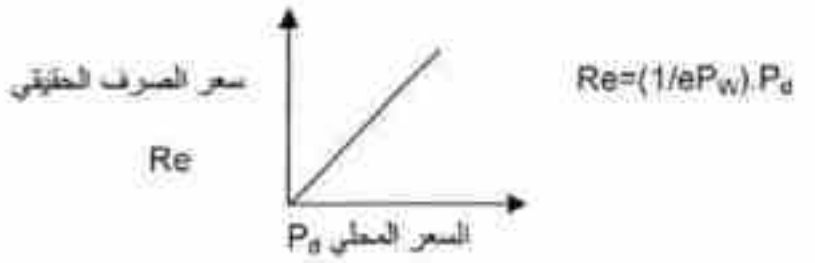

الشكل البياني – 3 – العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والسعر المحلي

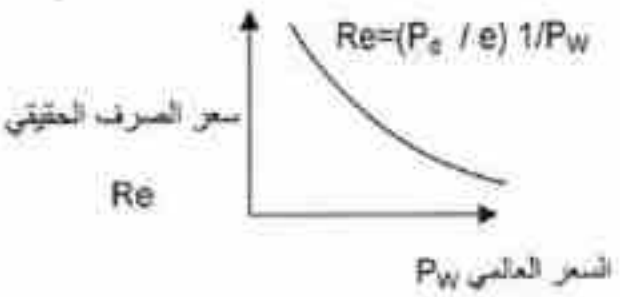

الشكل البياني – 4 – العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و السعر العالمي

فالعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي هي علاقة عكسية ، والعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والسعر المحلي هي علاقة خطية موجبة ، وهنا يمكن أن نستنتج أن :

<u>الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي يؤثر إيجاباً على القدرة التنافسية .</u>

<u>والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية .</u>

والعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و السعر العالمي هي علاقة عكسية غير خطية ، فكلما ارتفع السعر العالمي انخفض سعر الصرف الحقيقي والعكس بالعكس . ومن جهة أخرى نرى أن الأمر يتطلب معرفة العوامل المؤثرة في كل من السعر المحلي والسعر العالمي وسعر الصرف إذا ما رغبنا أن نصل إلى نتائج مفيدة في تصميم سياسات اقتصادية تدعم تحقيق هدف التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان.

ثانياً : الربط من خلال سوق الأصول :

يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال سوق الأصول ، ويتكون سوق الأصول من أصول محلية وأصول أجنبية، والأصول محلية كانت أو أجنبية تكون إما عينية أو مالية كما هو مبين في التالي:

نوع الأصول	أصول محلية	أصول أجنبية
عيني	منازل، أراضي	منازل، أراضي
مالي	ودائع، سندات، أسهم	ودائع، سندات، أسهم

ويختار المقيمون أصحاب الثروة بين هذه الأصول المختلفة استناداً إلى المقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول، والمعيار البسيط الواضح يفيد بأن المستثمر يختار الأصل الذي يدر عليه عائداً أكبر في ظل درجة مخاطرة واحدة. وإن المقارنة بين العوائد يجب أن تكون بالعملة نفسها، لذا فإن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال، لنفرض أن سعر الفائدة في سوق نيويورك هو 5% سنوياً بالدولار الأمريكي، ويتوقع أن يرتفع سعر الصرف (سعر الدولار بالعملة المحلية) معدل 10% خلال السنة، في مثل هذا الوضع يكون العائد بالعملة المحلية من وديعة في نيويورك بالدولار 5.5%.

وهكذا فإن إجمالي العائد من استثمار ما يعادل وحدة واحدة من العملة المحلية في وديعة دولارية :[18]

= (1+ سعر الفائدة) (1+ نسبة التغير في سعر الصرف) ـــ 1

فالعلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال سعر الصرف تلعب دوراً مهماً في المنافسة بين الدول في الأسواق العالمية، والمنافسة في هذا المجال هي منافسة سعرية.

ثالثاً : الربط من خلال سوق عوامل الإنتاج :

يتم الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال سوق العمل فيما إذا كان الاقتصاد المحلي يحتوي على عمالة مؤهلة يستطيع أن ينافس من خلالها العمالة العالمية، بهذا يمكن أن تكون تنافسية الاقتصاد المحلي أكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو إضافية، أما إذا كان الاقتصاد يفتقر للعمالة المؤهلة فإن ذلك يعيق تحقيق نمو متزايد في معدلات النمو لا بل فإن عملية التنمية ستتأثر من حيث حاجتها لعمالة مؤهلة يمكن أن تحصل عليها من خلال سوق العمل العالمي ، وبالتالي ستكون تنافسيتها أضعف، بذلك نرى أن العمالة المؤهلة المتوافرة هي على علاقة خطية طردية مع تحقيق تنافسية اقتصادية أعلى للبلد،أما بالنسبة للعمالة غير المؤهلة فغالباً ما يكون وجود فائضاً منها معيقاً لتحقيق معدلات نمو متزايدة بسبب وجود معدلات بطالة عالية ضمن هذا النوع من العمالة، إلا إذا كان الاقتصاد يعتمد على هذا النوع من العمالة في زيادة قدرته التنافسية "كما في تنافسية القطاع الزراعي" مع عدم وجود فائض في هذه العمالة تفادياً لانخفاض الإنتاجية لذلك فإن علاقة التنافسية مع العمالة غير المؤهلة "وخاصة الفائضة" هي علاقة عكسية.

أما عند الربط من خلال سوق رأس المال ، فإن التراكم الرأسمالي في البلد المعني يستطيع أن ينافس من خلال القدرة و الإمكانية المتاحة ، وذلك من خلال توفر أهم عناصر الاستثمار وهي رأس المال المادي ، بهذا يكون توفر رأس المال المادي عنصراً مقوياً لتنافسية الاقتصاد المحلي تجاه الاقتصاد العالمي ، ويكون أكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو إضافية ، أما إذا كان الاقتصاد يفتقر إلى وجود تراكمات رأسمالية بالقدر الملائم ، فإن ذلك يغيب إمكانية إقامة الاستثمارات المحلية ، وبالتالي سيكون هناك بطء في عجلة النمو الاقتصادي ناجم عن انخفاض في حجم الاستثمارات التي من شأنها أن تدعم الموقف التنافسي للاقتصاد المحلي أمام الاقتصاد العالمي ومن هنا نرى أن العلاقة بين رأس المال المادي و التنافسية هي علاقة خطية طردية يتحقق بموجبها زيادة في مستوى الأداء التنافسي كلما زاد حجم رأس المال المادي المتراكم في الاقتصاد المحلي .

---

[18]– بن جليلي ، ريكش . مرجع سابق .

الاستنتاجات و التوصيات

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات و التي تتضمن مجموعة من السياسات المتبعة للتوصل إلى حالة تنافسية أفضل من خلال الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي :

أولاً : إن سياسات التثبيت و الانضباط المالي للحكومات ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي تساهم في الاستقرار الاقتصادي للبلد المعني ، غير أن مشكلة المحافظة على هذا الاستقرار تبقى أحد التحديات ، وبخاصة ما يتعلق بأسعار الصرف وعجوزات الموازنة و الحساب الجاري ، فمن الضروري مساندة سياسة سعر الصرف بسياسات مالية و نقدية غير توسعية لتقليص الضغوط التضخمية التي من شأنها أن تؤثر على تكلفة الإنتاج و الإنتاجية ، ومن ثم على سعر الصرف الحقيقي .

ثانياً : إن الاهتمام بتوظيف الموارد المحلية عبر تشجيع استثمارات القطاع الخاص ، وكذلك إصلاح الأنظمة المالية ورفع معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر تحسين البيئة الاستثمارية ، واستخدام أدوات السياسة الصناعية لتحفيز المستثمر الأجنبي ، يعد من أهم الإجراءات اللازمة لضمان استمرار سياسات الاستقرار الاقتصادي وتطويرها لامتصاص الآثار السلبية لهذه السياسات .

ثالثاً : إن مستوى الحاكمية ومدى تطور المؤسسات يجب أن يتماشى مع مستويات دخلها ، لذلك فإن تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يجب أن يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع في إحداث التنمية ، وكذلك ضمان الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين و الترقية بحسب الكفاءة و العمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح ، ويتم ذلك عن طريق إنفاذ القانون و العمل على عدم تضارب اللوائح و التشريعات .

رابعاً : للارتقاء بنوعية البنية التحتية في ظل برامج التصحيح الهيكلي و التحول إلى اقتصاد السوق و الانفتاح على الخارج ، فإن على الحكومات العمل على تشجيع الاستثمار في البنية التحتية و العمل على استخدام الصيغ التمويلية الحديثة مثل الامتياز و عقود الإدارة ، والتي تضمن مساهمة القطاع الخاص عبر تحقيق عائد مرتفع للمشاريع مقابل توفير خدمة جيدة وضمان صيانة هذه المشاريع . وهذا يتطلب تشجيع المنافسة ومساهمة شركات القطاع الخاص وتقليل القيود المفروضة على الدخول لهذه الأسواق وتنظيمها وفق قواعد اقتصاد السوق .

خامساً : إن توفير البيئة الملائمة للاستثمارات وإحداث تغييرات عميقة في الهياكل و المؤسسات و السياسات التي من شأنها أن تحفز الاستثمار ، ستؤدي إلى تطوير بيئة استثمارية جيدة لتشجيع المصادر التمويلية المختلفة ، وتعزيز قدرة المصارف على تجميع الموارد و تحويلها إلى استثمارات ناجعة ، كذلك إن تطوير أسواق الأوراق المالية عملية مهمة ، وبخاصة في مجال رفع ثقافة استخدام الأسهم في الحصول على التمويل

، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق و الحفاظ على شفافيتها وانسياب المعلومات ، وتطوير أنظمة ضمان القروض لتشجيع المصارف على منح القروض للقطاع الخاص ، كل ذلك سيجذب استثمارات إضافية محلية وأجنبية ، والتي تعتبر بدورها من أهم ثمار الانفتاح على الاقتصاد العالمي و التي تعكس آثاراً إيجابية على عملية التنمية المستدامة في ظل الارتباط مع الاقتصاد العالمي .

سادساً :إن المنافسة الداخلية بين الشركات تعتبر عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية ، نظراً إلى أن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة و النوعية ، لذلك فإن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية الدولية لأنه يفجر طاقات الابتكار و التطوير ، ويمكن من تطوير أساليب الإنتاج و الإدارة بشكل مستمر ، وإن توفير هذا الشرط يستدعي التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم و التدريب ودعم مؤسسات البحث و التطوير .

سابعاً : إن دعم الصادرات الوطنية هو أحد أهم الغايات المنشودة من خلال رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني أمام الاقتصاد العالمي لذلك يجب إتباع سياسة صحيحة في اختيار الرابحين ،وذلك باختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها ، وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد ، ويمكن اختيار تلك القطاعات أو الصناعات وفق معايير متعددة هي :

1- أن تتمتع بمرونات الدخل العالية للطلب العالمي .
2- ألا تتأثر بسهولة من جراء منافسين يتمتعون بأجور أقل وتتوافر لهم موارد أولية أكثر .
3- أن تكون ذات قيمة مضافة عالية بعيداً عن الصناعات ذات الطلب المشبع ، ودون إهمال الصناعات التقليدية التي لها أسواق و مزايا نسبية .
4- أن تكون فيها نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية و التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد ، عالية .

كل ذلك يعتبر من السياسات العملية الناجحة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي أمام الاقتصاد الدولي في ظل الربط والانفتاح مع الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى تحديث برامج الصناعة ، تحسين نوعية السياسات المتبعة في التجارة الخارجية بحيث تساعد على استدامة التنافسية الوطنية والعمل على دعم الابتكار وتوطين التقانة ، والنهوض برأس المال البشري ، من خلال تخفيض معدلات الأمية ، وإصلاح التعليم بكافة مستوياته ، والتركيز على التعليم المهني و التقني ، ومواكبة التدريب بحسب متطلبات سوق العمل ، بالإضافة إلى تجسير الهوة الرقمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الحاسوب ، وأهمية تدعيم البنية التحتية التكنولوجية لتمكين الشركات الوطنية و المستثمرة محلياً على النفاذ إلى الأسواق ، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل والبحث عن الأسواق وتكاليف التسويق والدعاية و الإعلان ، بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق و المستهلكين على الصعيد العالمي .

المصادر :

أولاً : المراجع العربية :

1- **بابكر ، مصطفى** . *التنافسية العربية والأداء الاقتصادي الكلي وهياكل الأسواق* ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 .

2- *الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي* ، **المعهد العربي للتخطيط** .

3- **وديع، محمد عدنان** . *محددات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية* ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005.

4- **الإمام ، عماد**. *القدرة التنافسية و التجارة الخارجية* ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005.

5- *مناخ الاستثمار في الدول العربية* ، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** ، الكويت ، 2007.

6- **بن جليلي ، رياض** ، *سياسات تطوير القدرة التنافسية* ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 2010 .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 - OECD 2006 " Industrial Competitiveness : Benchmarking Business Environment in the Globa.

2 - High,jack(2001),k"competition",in critical ideas in economics, Edward2 publishing limited, Cheltenham, UK.

3 - Mytelka , k.l.(1999).competition, innovation and competitiveness in development centre studies, OECD.

4 - UNCTAD (2002) , PC-TAS Database .

5 - World Bank(2002) , competitiveness Indicators, web-site

6 - Barro,Robert – Economic Growth in a Cross Section of Countries 1999

WORLD BANK ,

WORLD DEVELOPMENT INDICATORS

ثالثاً : المراجع الإلكترونية :

1-http:// www.arab- api.org/course10/c10-1-2.htm

2-htt://wbln0018.worldbank.org/psd/compete.nsf.

3-http//devdata.worldbank.org/.

The Strategy of the Link between the Domestic and the Global Economy

In the Light of the International Competition

This research dealt with the search for the general mechanism of the connection between the domestic and the global economy in the shade of modern competition circumstances. This research, also, clarified the concept of competition and its definition. It stressed the importance of the linkage between the domestic and the global economies in the light of the increase economy openness and liberalization through studying the dimensions of the link between the domestic and global economies at all levels. It provides mathematical analysis for the linking joints of competitiveness that affect the level of man income, work productivity, and the cost of enlarging productivity; in addition, the specifications of technology and national formula dynamics to upgrade the level of competitiveness in the domestic economy in front of the international competitiveness challenges. On the other hand, it provides analytical study for the basic linking channels through which the exchange of goods, assets, and production factors are done between the domestic and the global economies. Then, it reached to a number of conclusions on which the recommendations of the research were built that included accurate description of the interrelation of the domestic economy with the international economy in the light of modern economic liberalization, openness, and competitiveness circumstances.